



عام على توقيع اتفاقية خط الغاز العربي.. ما الذي تحقق؟

إعداد:
خالد التركاوي باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تقدير موقف
أيلول / سبتمبر 2022

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES





مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

المحتويات

4	مقدمة:
5	أولاً: سياق توقيع اتفاقية خارطة طريق خط الغاز العربي
8	ثانياً: الخطوات المتخذة من قبل أطراف المشروع
9	ثالثاً: معوقات المشروع خلال عام
11	رابعاً: نتائج وملاحظات
13	خُلاصة:

مقدمة:

مع حلول 8 أيلول/ سبتمبر 2022، يكون قد مضى عام كامل على توقيع خارطة طريق خطّ الغاز العربي، والتي تنصّ على إمداد لبنان بالكهرباء والغاز الطبيعي المصري لحل أزمة الطاقة المزمنة التي يعاني منها.

وقّع آنذاك على اتفاق إعادة تشغيل خطّ الغاز العربي في العاصمة عمّان كل من وزراء الطاقة والنفط في الأردن ومصر ولبنان والنظام السوري، وذلك بعد أن أعطت الولايات المتحدة الأمريكية موافقتها على المشروع في 19 آب/ أغسطس 2021، لتُجَدّد هذا الموقف منتصف عام 2022.

وفي 21 حزيران/ يونيو 2022، كانت كل من مصر والأردن ولبنان قد وقّعت اتفاقية جديدة تقضي بنقل 650 مليون متر مكعب من الغاز سنوياً إلى محطة دير عمار في لبنان.

في الأصل، توقّف تشغيل خطّ الغاز العربي بعد عام 2011، بسبب نقص الإمدادات وتعرّض خطوط الأنابيب لهجمات في مصر وسورية.

ومشروع خطّ الغاز العربي بدأ العمل عليه فعلياً عام 2000، وتم تنفيذه على 3 مراحل، اشتملت الأولى على مدّ خطّ بطول يصل تقريباً إلى 250 كم من العريش في مصر إلى العقبة في الأردن، وانتهى العمل عليه عام 2003. وتم في الثانية مدّ أنبوب بطول يصل تقريباً إلى 400 كم من العقبة إلى رحاب في الأردن ومنها للحدود السورية، وانتهى العمل عليه عام 2008. وفي المرحلة الثالثة تم مدّ خطّ إلى حمص وسط سورية بطول يصل تقريباً إلى 320 كم، وذلك عند عقدة الغاز التي تتصل بلبنان لتغذي محطة دير عمار، وكان ذلك في عام 2008.

وكان مشروع خطّ الغاز العربي قد ظهر بعد إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط إثر التحسّن الذي شهدته العلاقات "المصرية - الإسرائيلية" والتعاون في مجال الطاقة، لتزويد الدول العربية وتركيا وأوروبا بالغاز.

وتستعرض هذه الورقة سياق توقيع خارطة طريق خطّ الغاز العربي والنتائج التي تم تحقيقها بعد عام والعراقيل التي تُواجه المشروع.

خط الغاز العربي



أولاً: سياق توقيع اتفاقية خارطة طريق خطّ الغاز العربي

عقب أزمة لبنان المالية أواخر عام 2019، بدأ الحديث عن إعادة إحياء مشروع خطّ الغاز العربي، حيث أعلنت السفارة الأمريكية في لبنان الأمر⁽¹⁾، وقالت: إن بلادها ستستثني النظام السوري من العقوبات في مجال مدّ أنابيب الطاقة نحو لبنان، وقد بدأ الإعلان وكأنه جزء من مفاوضات أكبر في نطاق ترسيم الحدود "اللبنانية-الإسرائيلية" التي تلعب الولايات المتحدة دوراً مهماً فيها عبّر الوساطة الرسمية.

وافقت مصر على الفور على المقترح، لما للمشروع من مصلحة اقتصادية واسعة لها بتوزيع منتج الغاز على المنطقة والاستفادة من السوق، وفي سبيل استعادة دورها السياسي في المنطقة العربية⁽²⁾.

كذلك، سارعت الأردن لقبول المشروع؛ كونها تطمح للحصول على الطاقة من تمرير الأنابيب إلى سورية ولبنان وربما في وقت لاحق إلى العراق، وبذلك تستفيد المملكة من كلفة غاز أقلّ من ناحية ومن إمكانية توليد الكهرباء لإعادة بيعها في المنطقة من ناحية أخرى، إضافة إلى الفائدة التي ستحظى بها الشركات الأردنية العاملة في مجال الطاقة، والتي نمت مؤخراً وتوجّهت نحو الأسواق الإقليمية⁽³⁾.

أمّا انخراط النظام السوري في المشروع رغم الاحتياطات الكبيرة التي يمتلكها من الغاز فهو مرتبط بإعادة تعويمه وتطبيع العلاقات معه، والاستفادة من بعض المزايا المتعلقة بالحصول على حصة من الغاز تُستخدم لتوليد الكهرباء في ظلّ العتمة التي تعاني مناطق سيطرته منها، إضافة إلى إمكانية صيانة بعض البنى التحتية في سورية دون أي تكلفة من قبله، والتي كانت مطروحة من قبل دول المشروع. فيما يُتوقّع أن تمنح بعض المؤسسات الدولية قروضاً لمثل هذه الخدمات لتشمل خطوط الغاز خارج الأراضي اللبنانية.

(1) الرئاسة اللبنانية: توفير كميات من الغاز المصري لمدّ لبنان بالكهرباء عبر الأردن وسورية، بي بي سي عربية، 2021/08/19، [الرابط](#).

(2) ترافق الحديث عن مشروع خطّ الغاز العربي مع مشروع الشام الجديدة الذي تم العمل عليه في إطار تحالف مصر والأردن والعراق.

(3) جمعية الشركات العاملة في مجال الطاقة المتجدّدة، دليل منظمات المجمع المدني في الأردن، 2021/07/26، [الرابط](#).

ويُساعد المشروع لبنان على التخلّص من جزء من الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يمرّ بها، فهو من جهة استثمر مليارات الدولارات في قطاع الكهرباء، مما سبّب ارتفاع الديون مع مرور الوقت وساهم في حدوث الأزمة المالية في البلاد، ومن جهة أخرى لا يريد مزيداً من التمدّد لحزب الله الذي أعلن عن قدرته على تأمين الوقود بمساعدة إيران التي ستُرسل الإمدادات إليه بشكل دوريّ⁽⁴⁾، وهو ما تعتبره معظم القوى السياسية في لبنان أمراً غير مقبول.

عموماً، كانت الخطوة الأولى الجديّة والعملية لتفعيل خطّ الغاز العربي أواخر حزيران/ يونيو 2021، عندما زار الأردنّ وزيرُ الكهرباء السوري غسان زامل، وجرت بينه وبين وزيرة الطاقة في المملكة "هالة زواتي" نقاشات فنية حول وضع المشروع، والمتطلبات اللازمة لتشغيله من جديد. بذلك، تم تجاوز التصريحات إلى اتخاذ خطوات عملية حضرها مهندسون وخبراء فنيون.

مهّد اجتماع الأردن لتوقيع خارطة طريق في 8 أيلول/ سبتمبر 2021 بين كل من مصر والأردن ولبنان والنظام السوري⁽⁵⁾. لم يتضمن الاتفاق الذي تم توقيعه بين وزراء الطاقة من الأطراف الأربعة الكثير من التفاصيل، والتي أُرجئت إلى لجان فنية ونقاشات في اجتماعات أخرى، فيما يبدو أنّ تحديد مزيد من الخطوات كان يتطلّب إجراء مشاورات مع أطراف دولية أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي سيحتاجها المشروع باستثنائه من العقوبات، والبنك الدولي الذي يُتوقّع أن يكون الممول الفعليّ له لصالح لبنان.

(4) لبنان: زعيم حزب الله يعلن عن إرسال إيران سفينة محملة بالوقود لبلاده، فرانس 24، 2021/08/19، [الرابط](#).

(5) إقرار خارطة طريق لتزويد لبنان بالغاز المصري، صحيفة الوطن السورية، 2021/09/08، [الرابط](#).

ثانياً: الخطوات المتخذة من قبل أطراف المشروع

بعد توقيع خارطة الطريق، بدأ أن النظام السوري أكثر المتحمسين للمشروع، فقد أعلن بعد أقلّ من أسبوع عن جاهزية خطّ الغاز العربي⁽⁶⁾ للعمل في الجانب السوري⁽⁷⁾.

وتم تشكيل فريق "سوري - لبناني" لتفقد المواقع الرئيسية، إضافة إلى إجراء كشف على الخطّ المتّجه نحو لبنان من منطقة الدبوسية الحدودية إلى محطة دير عمار بعد أسبوعين فقط من توقيع خارطة الطريق.

مع أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، أجرى الفريق -إضافة لخبراء مصريين- جولة تفقدية لمحطتي الدبوسية والريان⁽⁸⁾ -المحطة الرئيسية للتوزيع في سورية- وبموجبها أعلن لبنان أنّ الخطّ سيكون جاهزاً مع نهاية شباط/ فبراير 2022.

وفي العمق اللبناني بدأ العمل جدياً للغاية حيث كلّفت وزارة الطاقة اللبنانية الشركة الفنية لخدمات الغاز (TGS) -وهي شركة مصرية- لتنفيذ مشروع الصيانة، وكلّفت شركة دار الهندسة لبناء خزانات تخزين المشتقات النفطية بموجب عقد موقّع مع روسنفت الروسية⁽⁹⁾، حتى بدأ أن تزامن المسارين المتعلقين بخطّ الغاز العربي وبناء الخزانات النفطية كمحاولة استرضاء لروسيا كي لا تُعرق المشروع نحو لبنان.

بالمقابل، كانت الأنابيب في مصر والأردن لا تحتاج لإصلاح كبير، فباستثناء منطقة الشيخ زويد التي تعرضت لهجمات عدة، يُعدّ خطّ الغاز العربي جاهزاً تماماً لنقل الغاز إلى الأردن ومنها لسورية، وقد أقرّ وزير الطاقة المصري ذلك بإعلانه أنّ الخطّ سيحتاج قرابة 3 أشهر فقط للبدء بالعمل، وبالفعل استقبل وزير الطاقة المصري "طارق الملا" نظيره اللبناني "وليد فياض" في القاهرة أواخر 2021 لبحث الخطوة التنفيذية اللاحقة⁽¹⁰⁾. ومع أنّ وزير الطاقة اللبناني توقّع أن يبدأ الضخّ فعلياً مع نهاية شباط/ فبراير 2022⁽¹¹⁾، إلّا أنّ ذلك لم يحصل.

(6) النظام يعلن جاهزية خطّ الغاز العربي داخل سورية، تلفزيون سوريا، 2021/09/12، [الرابط](#).

(7) كان النظام السوري قد أعلن أواخر آب/ أغسطس 2021 عن استهداف الخطّ في البادية السورية شرق دمشق، وأنه أجرى صيانة له خلال يوم واحد.

(8) وفد سوري لبناني مصري يتحقق من جاهزية خطّ الغاز العربي، روسيا اليوم، 2021/10/25، [الرابط](#).

(9) فياض في إطلاق صيانة خطّ الغاز العربي، الوكالة الوطنية للإعلام، 2021/12/28، [الرابط](#).

(10) استكمال الإجراءات التنفيذية لتسريع نقل الغاز المصري إلى لبنان، 2021/11/26، [الرابط](#).

(11) لبنان يتوقع الانتهاء من إصلاح الخطّ مع أواخر فبراير، Swissinfo، 2021/12/29، [الرابط](#).

ثالثاً: معوّقات المشروع خلال عام

مع توقيع اتفاقية خطّ الغاز العربي جرى نقاش رئيسي حول مصدر الغاز، واعتباره قادماً من إسرائيل وليس مصر، وأنّ المشروع برُمته يأتي في سياق تطبيع عربي مع إسرائيل، والتي لن يصبّ إلا في مصلحتها بالنهاية⁽¹²⁾.

إضافة إلى سرديّة ارتباط المشروع بإسرائيل يُمكن وضع مجموعة من المعوّقات التي ساهمت بعدم وصول الغاز حتى اللحظة إلى لبنان أو أيّ من الدول المُشتركة في المشروع.

1. التمويل:

الغاز المصري المتدفق نحو لبنان لن يكون مجانياً بالتأكيد، رغم أن القاهرة تسعى لتحقيق مكاسب سياسية قد تقضي إلى خصومات على سعر الغاز، إلا أن تمويل الكميات المُشتراة من قبل لبنان المتعثر فعلياً كان المعوّق الأكبر، فما زال لبنان حتى الوقت الراهن يعاني من مشاكل مالية، ويقوم بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي لإعادة تأهيل القطاع المالي لديه وضمان الحصول على قروض لتمويل مشاريع حيوية، ويُتوقع أن يوافق البنك الدولي - كما جرت العادة - بناءً على موافقة صندوق النقد، أي أنه لن يشترط موافقة صندوق النقد، ولكنه سينتظر تحقيق شروط الصندوق للدخول في عملية تمويل.

ومع توقيع اتفاق خارطة طريق خطّ الغاز؛ بدا أنّ الحصول على التمويل صعب للغاية وشاقّ، ولكن المتفائلين كانوا يرون أنهم قد يحصلون على التمويل اللازم خلال بضعة أشهر وحسب، ولكن التطوّرات في عملية التفاوض تشير إلى أنه حتى الوقت الراهن لا يوجد تقدّم يُذكر.

2. التوافقات السياسية:

رغم الموافقة الرسمية من لبنان وبقية الدول المشمولة بالمشروع إلا أنّ التفاصيل الداخلية للتوافقات بدت بمثابة التحدي الرئيسي، مثل مصلحة حزب الله في خطّ الغاز الذي يقتل أي أمل له في السيطرة على القطاع النفطي وقطاع الطاقة، كما أن أصحاب المولّدات في لبنان ممثلين بجهات الضغط السياسية ليس لهم مصلحة في الأمر كذلك، فقطاع الطاقة يجزّ عليهم أرباحاً كبيرة.

ومع أنّ إمكانية التفاوض مع مصر من قبل حكومة لبنان الجديدة يُعدّ أمراً ممكناً رغم صعوبة الاتفاق على تفاصيل السعر والكميات والأوقات، إلا أن العائق الأكبر يأتي في توافق مجلس النواب اللبناني على الاتفاقية النهائية وتمثيل مصالح الأطراف.

(12) مشروع الغاز العربي مخاوف مشروعة من تطبيع غير مباشر مع العدو، الأخبار، 2021/10/11، [الرابط](#).

أيضاً في الجانب السوري هناك أطراف غير راضية عن الاتفاق، فروسيا تعارض تطورات حقيقية في خط الغاز العربي الذي ترى فيه مشروعاً يُمثّل مصالح الغرب وخاصة الدول الأوروبية لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي. هذا وإن كانت موسكو لا ترى أيّ تهديد في وصوله إلى لبنان إلا أن الأمر يتعلق بمراحله اللاحقة التي سيجري الحديث حولها حكماً في وقتٍ ما.

كما أن إيران تعارض المشروع، فهي ترغب ببسط سيطرتها على قطاع الطاقة في كل من سورية ولبنان، وأن تستنسخ التجربة العراقية في البلدين عبر إمداد قطاع الكهرباء بالغاز في سبيل كسب أفضلية في الاقتصاد تفضي إلى خضوع سياسي شبه تامّ لأي حكومات تحكم البلدين في وقت لاحق.

3. المسائل التقنية:

تُعدّ مسألة الإشراف على الخط وتقييم الأعمال والبدء بالتنفيذ مسألة تقنية بحتة تحتاج إلى مهارات وخبرات عادة ما تكون من قبل شركات أجنبية، ولكن في حالة سورية ولبنان لا يُتوقع أن هذه الشركات حاضرة لأسباب اقتصادية وسياسية، وبالتالي فإن حمل التشغيل والصيانة سيكون على الكفاءات البشرية الضعيفة في كل من البلدين، خاصة في ظلّ الهجرة الخارجية التي تستنزف مواردهما البشرية وخاصة على مستوى الخبرات.

4. ترسيم الحدود:

يستخدم وسطاء الخط العربي في سبيل الضغط على لبنان، في قضية التوصل لاتفاق حول ترسيم من نوع ما للحد، باعتباره سيسرع الدخول في خطوات عملية أكبر نحو مشروع وصول الغاز للبنان، ورغم أنه ما من دليل جديّ على ذلك إلا أنّ هناك بعض المؤشرات القليلة تربط المشروع بالاتفاق البحري.

وعليه، يُمكن اعتبار ترسيم الحدود البحرية في لبنان قضية متعلقة أيضاً بوصول الغاز المصري إليه، حيث يؤدي كل من الطرف المصري والأمريكي دوراً في استكمال اتفاقية ترسيم الحدود، وقد تم عرقلة الاتفاق أكثر من مرة، واختلفت الأطراف على الترسيم، وحتى شهر آب/ أغسطس 2022، كان الاتفاق المتعلق بالترسيم مجرد تقاضيات نظرية بين الأطراف، حيث أعلن الوسيط الأمريكي "أموس هوكستين" عن إحراز تقدّم في اتفاق الترسيم⁽¹³⁾.

(13) تفاوض أمريكي بترسيم الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية قريباً، الخليج، 2022/09/10، [الرابط](#).

رابعاً: نتائج وملاحظات

رغم أنّ تقدير عملية التشغيل بحسب ما رشح من تصريحات حول الإطار الزمني المتوافق عليه بين الدول الأربع لم يتعدّ 6 أشهر لبَدْء الضخ، إلا أنه عملياً لم يجرِ أيّ ضخّ ولو تجريبي، وبقي الأمر مشروعاً مفتوحاً لتجاذبات الأطراف ومعوفاً رئيسياً لرغبة حزب الله بإمداد لبنان بالطاقة عبْر إيران.

ونظرياً، يُمكن وضع مجموعة من الملاحظات حول ما تمّ خلال عام كامل من الاتفاق الفعلي على خارطة طريق خطّ الغاز العربي:

• تهيئة البيئة اللازمة للمشروع

فعلياً تمّ وضع جميع الأطراف على المحكّ واختبار نواياهم الحقيقية، ومعرفة الأطراف الساعية فعلياً لإنجاح المشروع ومصالحها في ذلك، وتلك التي تعمل على عرقلته ومصالحها في ذلك، ويمكن في وقت لاحق لواشنطن أو أي طرف سيقود عملية التحفيز أن يبني على الخبرة التي تمّ تشكيلها خلال عام.

• النجاح بتجاوز مشكلة إسرائيل

في مطلع 2022 نشرت جريدة الوطن السورية المحسوبة على النظام السوري مقالاً نقل عن عدد من الخبراء أن الغاز مصري وليس إسرائيلياً⁽¹⁴⁾.

وزير الطاقة الإسرائيلي كان قد صرح مطلع 2022 بأنه لا يمانع أن يجد الغاز المُنتج من قبل بلده طريقاً نحو لبنان⁽¹⁵⁾، مما أثار تساؤلات جديدة حول المشروع اقتصر على الصحافة دون أن يكون هناك أي تعليق رسمي من قبل أطراف الاتفاق، فيما يبدو هذا الصمت بمثابة عدم رفض لوصول الغاز الإسرائيلي إليهم في سبيل تحقيق مصالحهم.

(14) خبراء: الغاز إلى لبنان عبر سورية مصري ومن تجمع العريش، صحيفة الوطن السورية، 2022/02/20، [الرابط](#).

(15) جدل حول هوية الغاز العربي إلى لبنان.. "مصري أم إسرائيلي"؟، عربي 21، 2022/02/21، [الرابط](#).

لا شك أن محصلة عام كامل من توقيع الاتفاق تكمن في تجاوز مسألة إسرائيل، وعدم الاعتراض على وجودها كمنتج غاز طبيعي وكذلك كمورد رئيسي لهذه الدول، مما يجعل الأمور مستقبلاً تُفضي إلى تقاضيات محتملة ليس في مجال ترسيم الحدود البحرية وحسب، ولكن في مجالات أخرى اقتصادية.

● الاستعداد من الناحية الفنية

يُمكن القول: إن الاستعدادات الفنية كانت مقبولة من ناحية كل الدول تقريباً، رغم العراقيل الفنية الكبيرة، وبدا أنه رغم المشاكل التي عانت منها هذه الدول إلا أنها قادرة إلى حد ما على إدارة مشاريع من هذا النوع عبر كفاءات عربية، فقد استعانت لبنان بخبرات مصرية للصيانة وبدا أن النظام السوري اعتمد على نفسه في صيانة الخطوط، وربما الاستعانة بخبرات مصرية وأخرى جزائرية لتنفيذ بعض أعمال الصيانة.

● استكمال الإطار المتعلق بالتمويل

أصبحت الميزانية المخصصة للمشروع جاهزة من طرف لبنان على أقل تقدير، ويبدو أن الكلفة ومتطلبات عملية التشغيل المالية كاستثمار أولي ودوري بدت واضحة تماماً، ولكن التوافق على توفير الأموال لا يزال يخضع لسلسلة من التفاوضات والنقاشات بين لبنان والمؤسسات الدولية، ولا يُعتقد أن أي نتائج في هذا الصدد ستظهر قريباً.

● اهتمام عربي أكبر

في معرض سؤالها حول أين وصل المشروع، قالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية في نيسان/ إبريل 2022 إن "حكومة الولايات المتحدة تنتظر العقود النهائية وشروط التمويل من الأطراف لضمان توافق مشروع الغاز والكهرباء مع سياسة الولايات المتحدة ومعالجة أي مخاوف محتملة تتعلق بالعقوبات"⁽¹⁶⁾. هذا يعني أن واشنطن لم تُعدّل موقفها الداعم للمشروع لكن بترك مسؤولية أي تحرك أو خطوة للدول المنفذة للمشروع.

(16) أين أصبح نقل الكهرباء والغاز من الأردن ومصر إلى لبنان؟ ، الحرة، 2022/04/21، [الرابط](#).

من جانب آخر، بدأ الاتحاد الأوروبي أكثر اهتماماً بغاز إسرائيل ومصر ووقع فعلياً اتفاقاً معهما لنقل الغاز الإسرائيلي المُسال عبر مصر⁽¹⁷⁾. على المدى القصير لا بد من أن يكون الغاز قادماً من مصر عبر ناقلات تعبر المتوسط إلى الطرف الآخر في أوروبا، وسيكون هناك احتمال كبير لإقامة أنبوب غاز يصل أوروبا في المدى البعيد، ويظهر للعلن مشروع أنبوب يمرّ ضمن البحر المتوسط وآخر عبر تركيا وقد يكون خطّ الغاز العربي صيغة جيدة مرضية لمعظم الأطراف بما فيها حكومة كل من لبنان وسورية في المستقبل.

خُلاصة:

بعد مضيّ عام على توقيع خطة خارطة طريق الغاز العربي لم يُحقق المشروع تقدماً فعلياً لأسباب تتعلق بالتمويل، والبيئة السياسية في لبنان بشكل رئيسي، رغم أن جميع الأطراف بذلت جهوداً جدية للبدء.

بالمقابل، حققت أطراف المشروع خلال عام تقدماً في توفير البيئة القانونية والأمنية وكذلك القبول الشعبي له الذي أصبح مهياً له بشكل جيد، مما يجعل فرص نجاحه في المستقبل أكبر من قبل. كما بات أطراف المشروع أكثر تصالحاً مع وجود غاز إسرائيلي فيه، بما في ذلك النظام السوري. ويُتوقع أن يحظى باهتمام عربي أكبر في الفترة المقبلة، لا سيما وأنه قد يكون جزءاً من مفاوضات أشمل تدور في المنطقة.

(17) الاتحاد الأوروبي يوقع مع إسرائيل ومصر اتفاقاً لتصدير الغاز، العربي الجديد، 2022/06/15، [الرابط](#).



جسور

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

محل اوف اسطنبول - مكاتب بلازا
طابق/2 مكتب #3 - باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies

/jusoorstudies

/jusoorstudies

info@jusoor.co

www.jusoor.co